

تناقضات غربية
في الملف اليمنيصالح البيضاوي
صحافي يمني

تضييق الحوثيين على نشاط المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن وسرقة المساعدات.

غير أن ذلك أيضا لم يمنع البعض من تلك المنظمات من الاعتراض على تصنيف الحوثي كجماعة إرهابية، انطلاقا من التأثيرات المحتملة لمثل هذا القرار على الجانب الإنساني الذي لم يلمس اليمنيون شيئا منه على أرض الواقع، في ظل حديث متداول عن استشراف الفساد في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

وتعدينا تلك التناقضات الفجة للخطاب السياسي الغربي إلى طريقة تعاطي المجتمع الدولي مع الأزمة اليمنية بشكل مثير للاستغراب والاستغراب معا، ففي حين يتعثر تنفيذ اتفاق السويد الذي مَرَّ عليه أكثر من عامين، والذي تنتهكه كل يوم القذائف الحوثية في محافظة الحديدة، يتكرر موقف الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن المسنود بمواقف الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاق "الإعلان المشترك".

مصير مثل هذا الاتفاق لن يكون أحسن حالا من المبادرات والاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين الفرقاء في اليمن بدافع الاستجابة للضغط الأممي والدولية، كما حدث على سبيل المثال في اتفاق السلم والشراكة الذي وقعت عليه المكونات اليمنية برعاية المبعوث الأممي الأسبق جمال بنعمر، الذي تعرض موكبه بعد ذلك لإطلاق نار حوثي في صنعاء، بعد أن استكملت الميليشيات سيطرتها على بقايا الدولة، التي عبرت إليها من خلال اتفاق "السلم" المزعوم، عشية يوم الانقلاب 21 سبتمبر 2014.

والواقع أن الرؤية الرومانسية للغرب والخطاب الناعم الخلف بعبارة الدعوة للسلام وضرورة وضع حد للحرب والمعاناة الإنسانية في اليمن، فتقر أدنى حدود الواقعية السياسية التي يمكن أن تعالج الأزمة اليمنية، حيث تقول أسبوت قواين المنطق السياسي، إنه لا يجب أن يكافئ الطرف الذي اتقل على الدولة وأشعل نيران الحرب وتسبب في مقتل الآلاف وتهجير الملايين من اليمنيين.

ويبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته أدركت ذلك ولكن في وقت متأخر جدا، حيث عمدت إلى إدانة الحوثيين بشكل صريح، وضممتهم إلى خانة المشروع الإيراني في اللحظات الأخيرة قبل رحيله، وهو الموقف الذي جعل الكثير من اليمنيين يقرون هذا الموقف الأمريكي الينيم.

وذلك على خلاف الموقف الأوروبي الذي ما زال ينطلق من زاوية مشوشة في التعامل مع الواقع اليمني وخلفيات الصراع فيه، يقودها التخوف من الانعكاسات الإنسانية لقرار واقعي من قبيل إعلان الحوثيين جماعة إرهابية، بحجة أن هذه الجماعة احتجزت الملايين من اليمنيين كرهائن لديها، في الوقت الذي تقول أسبوت معايير المنطق السياسية مجددا: ليس الأولى تحرير هؤلاء الرهائن بدلا من مرضاة الخاطفين؟

تبعث مواقف بعض الدول الغربية رسالة بالغة التناقض عن مواقف تلك الدول من انتهاكات حقوق الإنسان، ورؤيتها لتلك القضايا التي تدعي تمثيلها من زاوية انتهازية فجة مشبعة بالمصالح السياسية والقبول بالأمر الواقع.

ففي الوقت الذي يبدي فيه الغرب تساهلا تجاه أنظمة وجماعات قمعية وفاشية مثل إيران وحزب الله وجماعة الحوثي، تنتشط مواقف تلك الدول لتسليط الضوء على اعتقال ناشط هنا ومساءلة ناشطة هناك، في حين يسعى الاتحاد الأوروبي لإنقاذ الاتفاقية الموقعة مع دولة مثل إيران سجلها حافل بالجرائم والانتهاكات والقمع، ليس داخل حدودها فقط، بل في دول أخرى مجاورة تسببت طهران في مقتل الآلاف من مواطنيها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

موقف المبعوث الأممي إلى اليمن يندرج في سياق قائمة طويلة من التناقضات التي باتت حديث الشارع اليمني، الذي يكتوي بنار القمع الحوثي وسياسة التجويع الممنهج التي تتبعها الجماعة

ولا يجد الغرب غضاضة في الدعوة للسلام في سوريا مع نظام متهم بقصف شعبه بالأسلحة المحرمة دوليا، كما لا يجد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتون غريفيث غضاضة كذلك، في مطالبة مجلس الأمن الدولي بالعمل على رفع اسم الجماعة الحوثية من قائمة الجماعات الإرهابية.

والغرب أن مناشدة غريفيث لوانتشن على وجه التحديد جاءت بعد أيام قليلة من زيارة قام بها المبعوث الأممي إلى العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، اطلع فيها على حجم الدمار الذي خلفه القصف الحوثي للمطار أثناء وصول الحكومة اليمنية الجديدة، وظهرت الصور غريفيث مصدوما وحزينا جراء صور الدمار التي تسببت في مقتل وجرح العشرات من المدنيين، من بينهم أربعة من موظفي الصليب الأحمر الدولي.

ويندرج موقف المبعوث الأممي إلى اليمن في سياق قائمة طويلة من التناقضات التي باتت حديث الشارع اليمني، الذي يكتوي بنار القمع الحوثي وسياسة التجويع الممنهج التي تتبعها الجماعة، والتي كشفت عنها منظمات دولية عاملة في اليمن، تحدثت عن



مناشدة غريفيث تكشف تناقضات الغرب



فرصة جديدة للفلسطينيين

الاجتماع الرباعي في القاهرة..
الخيار الأفضل للفلسطينيين

السخونة، ويمكن أن تقود إلى مجابهات عسكرية واشتباكات متوقعة في عدة مناطق بالمنطقة.

يقود الوضع الجديد في أميركا، واختلاف الفلسطينيين وتنوع تحالفاتهم مع بعض دول الشرق الأوسط وحوله، إلى العقبة الثانية التي ستواجهها دول الرباعي وتعلق بالفلسطينيين. فهل سيرحب الجميع فعلا بمبادرة اجتماع القاهرة الأخير، ويتم إجراء انتخابات محايدة وشاملة في الأراضي الفلسطينية؟ وهل يتفق الجميع على المشاركة في مفاوضات مع إسرائيل، أو يتم التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والسلطة الوطنية في الضفة الغربية فقط؟ سوف تتم الإجابة عن كل هذه الأسئلة عمليا، وفي وقت ليس ببعيد.

بخصوص الانتخابات العامة التي بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية الترتيب لها، والتي تسيطر عليها وربما على نتائجها الجهات الأمنية الحاكمة لكل من حركة حماس وحركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كتبت قد نشرت في مدونتي بتاريخ 2016/1/12، وهو ما أحيل إليه القارئ.

كتبت وقتها نصا "أعيد التأكيد اليوم مرة أخرى، بأنه دون الاتفاق على برنامج وطني فلسطيني يلزم الجميع، وخاصة حركتي فتح وحماس، يقضي بتسليم السلطة في الأراضي الفلسطينية لجهة مستقلة تقوم بوضع دستور مؤقت لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، وتشرف على عملية الانتخاب بأمانة، فإن الموضوع لا يتجاوز مجرد تهدئة وترضية للشعب الفلسطيني، واكتساب شرعية انتخابية جديدة، ووقت للاستمرار في السلطة والسيطرة والتمتع باقتسام الأرض والشعب".

تتردد مؤخرا تصريحات عن الاختلاف بين التنظيمين حول الانتخابات القادمة، بعد أن أعلنوا استعدادهما لخوض الانتخابات والتوحد في العمل والأهداف، ويعود بنا التاريخ اليوم إلى زمن مشابه لأعوام 2006 و2016 وما تلاهما من تواريخ أخرى تم فيها إطلاق تصريحات نارية من فتح وحماس، واجتماعات بين مراسيل من التنظيمين، ولقاءات حميمة في عواصم عربية بشرت باقتراب الاتفاق والتصالح بين الحزبين الأكبر المتصارعين على حكم ما تبقى من فلسطين، ثم أسفر الأمر للأسف عن تكريس قسمة الشعب والأرض الفلسطينية.

قد تكون هذه المعطيات مؤشرا أو دليلا لفهم ما يدور حاليا، وإمكانية البناء على جهود الرباعي العربي-الدولي والخروج من النفق الضيق للمفاوضات.

رغم صعوبات التجربة التفاوضية، إلا أنها أخذت التواجد الفلسطيني السياسي خطوة إلى الأمام، باتجاه تركيز أبعاد كيانية سياسية تعترف بوجودها وتمثيلها للشعب الفلسطيني من كافة دول العالم

عاشت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وورثته من سابقتها عصابة الأمم. وأصدرت من خلال جمعيتها العامة التي لا تخضع لنظام الاعتراض (الفيثو) الخماسي في مجلس الأمن المئات من القرارات، التي تؤكد كامل حقوق الفلسطينيين الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل. وتلك القرارات التي لم يتم تنفيذها، هل المطلوب من دول الرباعي مجرد حث الأمم المتحدة لتحديد الأهداف التي يتم التفاوض حولها والإشراف على تحقيقها؟ يخضع العامل الأساسي في قرارات الحرب والسلام بالنسبة لإسرائيل، في مجمل العلاقات العربية والفلسطينية لاحتامية رفض التفاوض مع العرب جماعة، والإصرار على التوصل إلى اتفاقات فردية مع كل دولة عربية على حدة، كذلك تم في نتائج حرب عام 1967، وبعدها في اتفاقات السلام مع مصر والأردن وفلسطين.

هل تقود دول الرباعي العربي-الدولي التوصل إلى اتفاقات جماعية وحل سلمي مقبول؟ وهل تساهم الولايات المتحدة بقيادتها الجديدة في ذلك الجهد أم تتمسك بما تم من تطبيع وما تبقى من صفقة القرن؟

نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في لفت أنظار العالم لقضاياها، وجهدها لتصبح طرفا في الاهتمام الدولي المؤيد والرافض والمتردد، والذي يرتبط بشروط يجب أن تلتزم بها، وأهمها التأهب للمشاركة في الفرصة التي قد تتيحها جهود الرباعي، والتي تمخض عنها اجتماعها في القاهرة.

تلك الفرصة المتاحة يمكن أن تكون الأخيرة للفلسطينيين للتوصل إلى اتفاقات ممكنة مع إسرائيل، وربما قد تكون الفرصة الأخيرة كذلك لتحقيق قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

تقف عقبتان في مسيرة نجاح جهود الرباعي، الأولى تتعلق بالإدارة الأميركية الجديدة، والثانية خاصة بالفلسطينيين أنفسهم. فمن الضروري ألا يغيب عن الإدراك والعلم ملاحظة أن كل الاتفاقات والحروب والسلام والدعم والرفض في العلاقات العربية الإسرائيلية، بما فيها الوضع الفلسطيني خلال ما يقرب من قرن، تمت فقط بموافقة وتدخّل الولايات المتحدة.

وخلال أيام تسلم القيادة الأميركية برئاسة جو بايدن الحكم وسط مناخ عاصف، ومن الطبيعي إيراك أن مهام فرض السيطرة وتجنب الخلاف الداخلي وإعادة الأمن وتسلم قيادة أقوى دولة في العالم، تستغرق وقتا وجهدا.

وليس من المستبعد أن تؤثر التطورات في الشرق الأوسط، خاصة في ما يتعلق بالتحالفات المعادية والمؤيدة لواشنطن، فتتجنب إدارة بايدن تبني مواقف حاسمة بشأن أي تغيير في الشرق الأوسط. تريد الإدارة الجديدة الابتعاد عن إحراج حليفها إسرائيل القوية في الشرق الأوسط، في أجواء متصاعدة

عاشت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وورثته من سابقتها عصابة الأمم. وأصدرت من خلال جمعيتها العامة التي لا تخضع لنظام الاعتراض (الفيثو) الخماسي في مجلس الأمن المئات من القرارات، التي تؤكد كامل حقوق الفلسطينيين الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل. وتلك القرارات التي لم يتم تنفيذها، هل المطلوب من دول الرباعي مجرد حث الأمم المتحدة لتحديد الأهداف التي يتم التفاوض حولها والإشراف على تحقيقها؟ يخضع العامل الأساسي في قرارات الحرب والسلام بالنسبة لإسرائيل، في مجمل العلاقات العربية والفلسطينية لاحتامية رفض التفاوض مع العرب جماعة، والإصرار على التوصل إلى اتفاقات فردية مع كل دولة عربية على حدة، كذلك تم في نتائج حرب عام 1967، وبعدها في اتفاقات السلام مع مصر والأردن وفلسطين.

هل تقود دول الرباعي العربي-الدولي التوصل إلى اتفاقات جماعية وحل سلمي مقبول؟ وهل تساهم الولايات المتحدة بقيادتها الجديدة في ذلك الجهد أم تتمسك بما تم من تطبيع وما تبقى من صفقة القرن؟

نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في لفت أنظار العالم لقضاياها، وجهدها لتصبح طرفا في الاهتمام الدولي المؤيد والرافض والمتردد، والذي يرتبط بشروط يجب أن تلتزم بها، وأهمها التأهب للمشاركة في الفرصة التي قد تتيحها جهود الرباعي، والتي تمخض عنها اجتماعها في القاهرة.

تلك الفرصة المتاحة يمكن أن تكون الأخيرة للفلسطينيين للتوصل إلى اتفاقات ممكنة مع إسرائيل، وربما قد تكون الفرصة الأخيرة كذلك لتحقيق قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

تقف عقبتان في مسيرة نجاح جهود الرباعي، الأولى تتعلق بالإدارة الأميركية الجديدة، والثانية خاصة بالفلسطينيين أنفسهم. فمن الضروري ألا يغيب عن الإدراك والعلم ملاحظة أن كل الاتفاقات والحروب والسلام والدعم والرفض في العلاقات العربية الإسرائيلية، بما فيها الوضع الفلسطيني خلال ما يقرب من قرن، تمت فقط بموافقة وتدخّل الولايات المتحدة.

وخلال أيام تسلم القيادة الأميركية برئاسة جو بايدن الحكم وسط مناخ عاصف، ومن الطبيعي إيراك أن مهام فرض السيطرة وتجنب الخلاف الداخلي وإعادة الأمن وتسلم قيادة أقوى دولة في العالم، تستغرق وقتا وجهدا.

وليس من المستبعد أن تؤثر التطورات في الشرق الأوسط، خاصة في ما يتعلق بالتحالفات المعادية والمؤيدة لواشنطن، فتتجنب إدارة بايدن تبني مواقف حاسمة بشأن أي تغيير في الشرق الأوسط. تريد الإدارة الجديدة الابتعاد عن إحراج حليفها إسرائيل القوية في الشرق الأوسط، في أجواء متصاعدة

العالم. فهذه المنظمة هي المؤسسة التي

عاشت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وورثته من سابقتها عصابة الأمم. وأصدرت من خلال جمعيتها العامة التي لا تخضع لنظام الاعتراض (الفيثو) الخماسي في مجلس الأمن المئات من القرارات، التي تؤكد كامل حقوق الفلسطينيين الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل. وتلك القرارات التي لم يتم تنفيذها، هل المطلوب من دول الرباعي مجرد حث الأمم المتحدة لتحديد الأهداف التي يتم التفاوض حولها والإشراف على تحقيقها؟ يخضع العامل الأساسي في قرارات الحرب والسلام بالنسبة لإسرائيل، في مجمل العلاقات العربية والفلسطينية لاحتامية رفض التفاوض مع العرب جماعة، والإصرار على التوصل إلى اتفاقات فردية مع كل دولة عربية على حدة، كذلك تم في نتائج حرب عام 1967، وبعدها في اتفاقات السلام مع مصر والأردن وفلسطين.

هل تقود دول الرباعي العربي-الدولي التوصل إلى اتفاقات جماعية وحل سلمي مقبول؟ وهل تساهم الولايات المتحدة بقيادتها الجديدة في ذلك الجهد أم تتمسك بما تم من تطبيع وما تبقى من صفقة القرن؟

نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في لفت أنظار العالم لقضاياها، وجهدها لتصبح طرفا في الاهتمام الدولي المؤيد والرافض والمتردد، والذي يرتبط بشروط يجب أن تلتزم بها، وأهمها التأهب للمشاركة في الفرصة التي قد تتيحها جهود الرباعي، والتي تمخض عنها اجتماعها في القاهرة.

تلك الفرصة المتاحة يمكن أن تكون الأخيرة للفلسطينيين للتوصل إلى اتفاقات ممكنة مع إسرائيل، وربما قد تكون الفرصة الأخيرة كذلك لتحقيق قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

تقف عقبتان في مسيرة نجاح جهود الرباعي، الأولى تتعلق بالإدارة الأميركية الجديدة، والثانية خاصة بالفلسطينيين أنفسهم. فمن الضروري ألا يغيب عن الإدراك والعلم ملاحظة أن كل الاتفاقات والحروب والسلام والدعم والرفض في العلاقات العربية الإسرائيلية، بما فيها الوضع الفلسطيني خلال ما يقرب من قرن، تمت فقط بموافقة وتدخّل الولايات المتحدة.

وخلال أيام تسلم القيادة الأميركية برئاسة جو بايدن الحكم وسط مناخ عاصف، ومن الطبيعي إيراك أن مهام فرض السيطرة وتجنب الخلاف الداخلي وإعادة الأمن وتسلم قيادة أقوى دولة في العالم، تستغرق وقتا وجهدا.

وليس من المستبعد أن تؤثر التطورات في الشرق الأوسط، خاصة في ما يتعلق بالتحالفات المعادية والمؤيدة لواشنطن، فتتجنب إدارة بايدن تبني مواقف حاسمة بشأن أي تغيير في الشرق الأوسط. تريد الإدارة الجديدة الابتعاد عن إحراج حليفها إسرائيل القوية في الشرق الأوسط، في أجواء متصاعدة

العالم. فهذه المنظمة هي المؤسسة التي



لا تتجاوز الخيارات الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق تفاوضي عادل مع إسرائيل الثلاثة. اثنان تمت تجربتهما من الفلسطينيين وانتهت بكارثة لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني منها، حيث تمسكت التجربة الأولى بقرارات الأمم المتحدة التي تبدأ بعودة اللاجئين لبلادهم أو تعويضهم عن أملاكهم، وتلك استراتيجية انتهت لعدم إمكانية تطبيقها عسكريا أو سياسيا، بتثبيت مرحلة الأمر الواقع التي أعطت إسرائيل الفرصة لإقامة المزيد من المستوطنات، واستجلاب عشرات الآلاف من اليهود وطرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

بعد حوالي أربعين عاما من النكبة دخل الفلسطينيون التجربة الثانية الفاشلة حين قبلوا بمفاوضات مع إسرائيل بإشراف الولايات المتحدة، الراعي الأول والأساسي لدولة إسرائيل، في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

ورغم صعوبات هذه التجربة التفاوضية، إلا أنها أخذت التواجد الفلسطيني السياسي خطوة إلى الأمام، باتجاه تركيز أبعاد كيانية سياسية تعترف بوجودها وتمثيلها للشعب الفلسطيني من كافة دول العالم.

يبدا الخيار الثالث والأخير الذي قدمه الاجتماع الرباعي لدول مصر والأردن والمانيا وفرنسا في القاهرة الاثنين، والمتمثل في الإشراف الدولي المعتمد على قرارات الأمم المتحدة أفضل الخيارات التي تعرض على الفلسطينيين، ليس لأنه سوف يعطيهم كامل حقوقهم، لكن لأنه يعرض عليهم فرصا أفضل من القرارات الجامدة للامم المتحدة أو الاستمرار في مرحلة سريان الأمر الواقع، الذي انتهزه رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي في بناء مساكن للمهاجرين اليهود على أراضي فلسطينيين.

قد لا يكون الاجتماع الرباعي مهما في حد ذاته، لكن أهميته تتأتى من لفت انتباه العالم بأن هناك سبلا عادلة ومؤيدة دوليا لوقف نزيف البؤرة المتفجرة في الشرق الأوسط. وجاءت الأهمية أيضا، ليس فقط من الدعوة المصرية والحضور الأردني لأن ذلك مهوود من الدولتين الأكثر تابيدا لحقوق الشعب الفلسطيني، لكن من المشاركة الألمانية والفرنسية، وهما الدولتان الأهم في القارة الأوروبية.

تثير المبادرة الرباعية تساؤلات أساسية حول مفهوم "التجمع الدولي" لدعم التفاوض المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل وضع حد لهذا النزاع الطويل، لأن كلمة "الدولي" تشير غالبا إلى الأمم المتحدة التي تضم في عضويتها كافة دول العالم. فهذه المنظمة هي المؤسسة التي

